المحاضرة رقم 03: أهمية المقاولاتية.

تمهيد: رغم أن أهمية المقاولاتية ليست متماثلة في جميع المجتمعات إلا أن المؤسسات المقاولاتية هي الأكثر سيطرة على النسيج الاقتصادي لمختلف الدول في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة، ورغم أنه لا توجد دراسات توضح بشكل مباشر علاقة النشاط المقاولاتي، والنمو الاقتصادي إلا أنه لا يمكن إنكار بأن المقاولاتية تساهم في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، فبالإضافة لمساهمتها في الحد من البطالة فهي تساهم في استغلال الموارد والاستخدام الأمثل للكفاءات وخلق التنوع والتكامل الاقتصادي، وأيضا خلق القيمة المضافة، وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

* **توفير مناصب الشغل:** حيث تظهر الدراسات أن المشاريع المقاولاتية قادرة على توفير مناصب شغل أكثر بخمس مرات من الصناعات الكبرى بالنسبة لكل وحدة رأسمال مستثمرة، حيث تستوعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين 60 إلى 80 % من مجموع الوظائف في سوق العمل في الدول المتقدمة، أما في الجزائر رغم تطور المؤسسات المستحدثة ومساهمتها في امتصاص البطالة إلا أن أغلبها (97%) هي مؤسسات مصغرة تضم على الأكثر 9 مستخدمين، وهذا بمعدل 9 مستخدمين.

* **بالنسبة للناتج المحلي الخام:** (خارج قطاع المحروقات) عرفت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الخام فترتين وهما قبل سنة 1990 وبعدها، ففي الفترة الأولى كانت مساهمة القطاع العمومي أكبر من القطاع الخاص، ثم انعكست الأمور بعد سنة 1990 وأصبحت في تزايد مستمر ووصلت إلى 92،29 % سنة 2013، وهذا ما يدل على المكانة التي أصبحت تحتلها المقاولاتية في الاقتصاد الجزائري.

* **بالنسبة للمساهمة في خلق القيمة المضافة:** (خارج قطاع المحروقات) فهي أيضا في ارتفاع مستمر أي بمعدل 80،85 %، مع سيطرة قطاع التجارة، قطاع الفلاحة وقطاع البناء والأشغال العمومية في خلق القيمة المضافة بينما مساهمة القطاع الصناعي فتبقى ضعيفة رغم أن هذا القطاع هو الذي يعبر عن الاستثمار الحقيقي وخلق الثروة، فالمؤسسات الصناعية هي التي من شأنها تمويل الصناعة في الاقتصاد الوطني.

* **بالنسبة للتصدير:** في الجزائر يعتمد الاقتصاد الوطني بشكل شبه تام على صادرات المحروقات حيث لا تتخطى الصادرات خارج المحروقات نسبة 05،25 % منها 03،81 % مواد نصف مصنعة، و01،04 % مواد غذائية، والمواد الخام بنسبة 00،19 %، معدات وتجهيزات صناعية 00،16 %، أخيرا مواد استهلاكية غير غذائية بنسبة 00،05 % (إحصائيات سنة 2017)، وهذا يدل مرة أخرى على هشاشة المقاولاتية في الجزائر التي يسيطر عليها النشاط التجاري بما في ذلك تجارة المنتجات المستوردة بسبب غياب الرؤية الإستراتيجية والكفاءة اللازمة للتوجه نحو التصدير.

* **المساهمة في التنمية المحلية:** تعتبر المقاولات الصغيرة والمتوسطة أفضل سبيل لتحقيق التنمية المحلية لما تتميز به من مرونة وسهولة في التكيف مع محيطها، والاستجابة لاحتياجات كل منطقة، واستغلال خصائصها وإمكانياتها مما يساهم في تحقيق نوع من التوازن الجغرافي لاقتصاد معين، والذي تفتقر إليه الجزائر أين لا تحظى كل المناطق بنفس التوزيع حيث تتركز 60 %من المؤسسات في المناطق الشمالية، و30 % في المناطق العليا والهضاب، و10 % في الجنوب.

* **دعم النسيج الاقتصادي وتحقيق التكامل:** وهذا من خلال دعم العلاقات والخدمات بين المؤسسات الكبرى، المتوسطة والصغيرة التي تشكل النسيج الاقتصادي عن طريق تصنيع منتجات أو تقديم خدمات تكون مكملة لإنتاج وخدمات مؤسسات أخرى (عادة ما تكون كبرى)، مما سيرفع من جودة وإنتاجية ومردودية المؤسسات بفضل التحكم في التكاليف والتخصص في الإنتاج الذي تتميز به المؤسسات المقاولة فهي تعتبر كمصدر لتغذية المؤسسات الكبرى.

* **الحد من الاقتصاد غير الرسمي:** يتشكل الاقتصاد غير الرسمي عادة من المؤسسات المصغرة التي لديها فرصة تنمية ممكنة إذا تم تطويرها وإدماجها في السوق الرسمي، ففي الجزائر يمثل الاقتصاد غير الرسمي 35 % من السوق الوطني حيث يوجد من بين كل خمسة عمال عامل واحد في القطاع الموازي، هذا القطاع غير الرسمي ظهر كوسيلة للاستمرارية في سوق العمل خلال الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر أين ارتكز على النشاطات والقطاعات ذات مخاطرة ضعيفة، ورأسمال صغير (كالنقل، الإطعام السريع، الحلاقة...الخ) هذا التوجه يعيق تطور المشاريع المقاولاتية ذات المردودية التي تعتبر كمصدر للإبداع والابتكار.

* **المساهمة في الإبداع والابتكار ونقل التكنولوجيا:** تتفوق المقاولات الصغيرة والمتوسطة على المؤسسات الكبرى كمصدر من مصادر الإبداع، حيث أظهرت دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية أن مردودية دولار واحد مستثمر في البحث والتطوير في مشروع مقاولاتي أكبر بـــ: 24 مرة من دولار مستثمر في مؤسسة كبرى، ولهذا فالمقاولاتية هي مصدر من مصادر التجديد والابتكار والمخاطرة أكثر من المؤسسات الكبرى.